

## وزير الشؤون الاجتماعية: خطواتنا موقوتة ونحتاج إلى خطة نمو اقتصادي شامل

دفعت الازمة الاقتصادية والنقدية التي يعيشها لبنان مع مجموعة الازمات الاخرى الى توسع دائرة الفقر في لبنان. وان غابت الاحصاءات الدقيقة وتعددت بين محلية ودولية واممية، فان حزام البؤس حاصر مئات الاف العائلات وبدل حياة الميسورين وقلص الطبقة الوسطى، مما فرض على الحكومة السعي الى مجموعة برامج للدعم الاجتماعي على اكثر من مستوى

شرح وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور هكتور حجار لـ "الامن العام" التحضرات الجارية لمجموعة من البرامج واهدافها، وما يمكن ان تؤدي اليه من حماية اجتماعية. وشدد على اهمية اعادة نظر المجتمع الدولي في ملف النازحين ومساعدة المجتمعات المضيفة بمكيال واحد.

■ اعد مقرر الامم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الانسان اوليفيه دي شوتر تقريراً قال فيه ان "لبنان دولة على شفير الانهيار، وحكومته تخذل شعبها"، الى اي درجة يعتبر كلامه دقيقاً؟ □ لكن صادقين وواضحين، ان السيد دي شوتر لم يبين موقفه ومعلوماته على احصاءات دقيقة بل على ما سمعه وراه في جولاته الميدانية ومشاهداته على الارض.

وفي الوقت نفسه، جال على المسؤولين ولقاءاته لم تكن ايجابية. لا بل فان بعض منها كان عاصفاً وخصوصاً مع بعض الزملاء الوزراء. ورغم اشادته باللقاء الذي جمعني به فقد كان عاصفاً ايضاً. وبالتالي ان تصريحاته لم تكن صائبة، واستنتاجاته لم تكن دقيقة ولا تعكس الواقع على حقيقته، لكن ذلك لا يعني ان نسبة الفقر غير موجودة. للفقر في لبنان ابعاد عدة، ولدينا القدرة على التصدي، لكن طالما لم نجر المسح اللازم لمجتمعاتنا لم نصل الى الارقام التي تسمح بتحديد النسب التي تحدث عنها المسؤول الاممي. لدينا بعض التقارير من جهات محلية رسمية تعطي

مؤشراً عن الواقع، ونستعد للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز قدرتنا على المواجهة.

■ رد المسؤول الاممي الاسباب الى تقاعس الحكومة في مواجهة الازمة غير المسبوقة، الى اي درجة يمكن ان تعتبر نفسك معنيا بهذا الكلام؟

□ لم يمض على وجودي في الحكومة اكثر من ثلاثة اشهر، ولا اعتبر نفسي مسؤولاً عما حصل، لكنني منذ اللحظة الاولى تعرفت الى ما كان قائماً من قبل وانا لم ات من عالم آخر. انا من هذا المجتمع الذي كان يهتم بهذه الفئات المهمشة. لذلك اعتقد ان ما وصلت اليه الامور يقودني الى القول ان الازمة كانت اكبر من قدرة احد على مواجهتها واكبر من الجميع.

■ ما الذي قامت به الحكومة الى اليوم للتصدي لهذا الواقع، وهل من خطة عمل يمكن الاشارة اليها بعناوينها الكبرى والتي يمكن ان تؤدي الى مواجهة هذا الواقع الصعب؟

□ منذ ان ولدت الحكومة لم نجتمع في مجلس الوزراء اكثر من اربع جلسات، ولم يتسن لنا ان نضع خططا شاملة. لكن البيان الوزاري عبّر عن رؤية واضحة يمكن الاستناد اليها في عملنا، فيما همنا الاساسي التوصل الى توفير الحد الادنى من الامان الاجتماعي على جميع المستويات الانسانية والاجتماعية والصحية والبيئية والتربوية، وصولاً الى مختلف وجوه

الحياة في لبنان. لا نستطيع الخروج من الوضع ما لم نضمن كل هذه المعطيات. نحن ندرك حجم المصاعب ومرمد معظمها اننا لا نملك القدرات الكافية لمواجهة ما حصل بعد رفع الدعم عن المواد الغذائية والمحروقات والادوية وحاجات اللبنانيين الاساسية. الخطط التي وضعتها الحكومة السابقة تهدف الى مساعدة الطبقة الفقيرة لضمان صمودها في انتظار مرحلة النمو والتطور الاقتصادي. بدأت الحكومة السابقة بعض البرامج في مرحلة تلت وقف سداد دين الدولة الخارجي، من دون ان تؤمن البديل الذي يخفف من انعكاساتها السلبية. نحن نعمل بشكل منفرد او عبر لجان وزارية في غياب مجلس الوزراء، ومهما اتخذنا من قرارات لا تتخذ مفاعيلها الشاملة والكاملة من دون بتها في مجلس الوزراء المعطل.

■ هل من مقارنة عملية اكثر وضوحاً وارتباطاً بين ظاهرة الفقر ووجود النازحين السوريين؟

□ صحيح، هناك ترابط كبير بين الامرين. منذ انطلاق عملي في الوزارة لدي مقارنة خاصة بالعديد من الملفات الاجتماعية، منها ملف النازحين السوريين كونه جزءاً من الملفات المتصلة ببرامج الامان الاجتماعي ولا يمكن مقارنته بطريقة منفصلة خصوصاً بعدما ربط بالعودة الامنة. فانا لا اقر بأن جميع السوريين الموجودين في لبنان هم نازحون، ومن اليوم الاول صنفهم الى ثلاث فئات:



وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور هكتور حجار.

• الفئة الاولى هم النازحون الاقتصاديون، فالعمالة السورية رائجة في لبنان موسمياً وبطريقة مستدامة. علينا تنظيمها عبر الحصول لكل عامل على اجازتي العمل والاقامة، ولا يجوز ان يحتسبوا على لوائح النازحين من المنظمات الاممية، ولا يجوز ان يسمح لهم بالاقامة في المخيمات وعليهم ان يستأجروا منازلهم وفق الشروط القانونية وما تفرضه البلديات.

• الفئة الثانية تضم اشخاصاً ومجموعات في قدرتها العودة الى بلدها ولديها الامكانيات عبر المعابر الشرعية او غير الشرعية، ولا يجب ان تقطن في المخيمات. نحن لا نعرف عددهم، لكن كل من قصد سوريا وعاد منها يجب شطبه من لائحة النازحين، وعلينا تحديد طريقة اقامتهم في لبنان ضمن شروط محددة.

• الفئة الثالثة هي من النازحين الحقيقيين الذي يعانون من الصراع القائم في بلادهم ولديهم صعوبة العودة، ولا يجب ان يكونوا الا في المخيمات تقدم لهم كل اشكال المساعدة. علينا احصاؤهم لتسهيل عملية ادارة حاجاتهم امنياً واغاثياً، ولا

□ عند مواجهة حالات الفقر في لبنان، لا يمكن تجاهل انتشاره في المجتمعات المضيفة للنازحين، فلها حقوق علينا توفيرها. فمن يتحمل اعباء النزوح له الحق ببنى تحتية سليمة وعلى الدولة والمجتمع الدولي تأمينها. وقد سعت لذلك، خصوصاً وانها كانت من المناطق الفقيرة قبل استضافتها للنازحين وهي تستحق مشاريع اتمائية وتنموية. لذلك قلنا بضرورة تأمين المساعدة الطارئة الى 251 بلدية تعاني من هذا النزوح ونسعى الى رفعها لتطاول 400 بلدية. نتعاون مع المفوضية العامة لشؤون النازحين في الامم المتحدة ومجموعة من الوزارات من اجل تعميم هذه المساعدة في سبعة مجالات متخصصة هي الطاقة، التربية، الاشغال العامة، الصحة، البيئة، المالية والشؤون الاجتماعية. لهذه الغاية نسعى الى زيادة موازنات مراكز الخدمات الاتمائية والاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون لتوسع خدماتها التربوية والصحية والاتمائية. كما نسعى اليوم مع المفوضية الى رفع المساعدات للدعم الشتوي لتصل الى 40 وربما 45 الفاً بمساعدة من 165 دولاراً لمرة واحدة.

■ تعددت اسماء برامج الدعم الاجتماعي، فما هي هذه البرامج ومن يستفيد منها، واين اصبح برنامج مكافحة الاكثر فقراً الذي انطلق قبل سنوات؟

□ برنامج العائلات الاكثر فقراً قائم منذ اكثر من 10 سنوات لمساعدة حوالي 36 الف عائلة ونسعى الى رفعه ليشمل 75 الف عائلة يوفر لها ما بين 100 و145 دولاراً اميركياً جمعت من مساعدات من هيئات المجموعة الاوروبية وكندا والدول الاسكندنافية. ولهذه الغاية سيبدأ حوالي 600 عامل اجتماعي، من بينهم عمال ومستخدمو مراكز الخدمات الاتمائية باجراء المسح لاختيار 39 الف عائلة او 40 الفاً من اصل 130 الفاً تسجلت للاستفادة من البرنامج بكلفة شهرية تبلغ 10 ملايين دولار. هناك ايضاً ◀

### المطلوب من المجتمع الدولي مقارنة جديدة للنازحين

يجب ان يكونوا في موقع المنافسة مع اليد العاملة اللبنانية. عليه، فان النظر الى هذا الملف يجعلنا نتطرق حكماً الى اسباب الفقر ومظاهره في لبنان وفق المعايير العالمية. هذه المعايير تحظر وجود نازحين في اي بلد بأن يزيد عددهم على 30% من قاطنيه، لما قد يسببه وجودهم من مشاكل تتصل بالبنى التحتية والاثر البيئي وتلوث الانهار القريبة من مخيماتهم والمياه الجوفية والطاقة الكهربائية والخبز والمواد الدعومة.

■ برنامج مواجهة الفقر ليس جديداً واستفادت منه الاف العائلات، فالى اي مدى توسعت قاعدة الفقراء؟



## المديرية العامة للأمن العام



## تضحية خادمة

ان نقوم بالاصلاحيات المطلوبة والبت بألية صرف المال المستدان قبل تمويل البطاقة. كانوا في انتظار الاقلاع ببرنامج امان ليتم البت بقرار التمويل بعد التجارب المنتظرة. اللافت ان البشر لن يتدخلوا في الية اختيار المستفيدين من هذه البطاقة، وذلك بالتنسيق بين اللجنة الوزارية والتفتيش المركزي لتحقيق اعلى معايير الشفافية.

■ هل يمكن اعتبار هذه البرامج كافية لمواجهة مستدامة ام انها ظرفية؟  
□ بكل صراحة، كل هذه الاجراءات ليست حلا نهائيا ولا مستداما، بل خطوات ظرفية وموقته وغير كافية. نحن نحتاج الى خطة نمو اقتصادي شامل وعمل حكومي ليلا ونهارا.

■ ما هو المطلوب من المجتمع الدولي اذا كان مصرا باننا لم نلتزم ما تعهدنا به؟  
□ نحن كوزارة طلبنا ونجدد الطلب من المجتمع الدولي باعادة النظر في طريقة التعاطي مع ملف النازحين السوريين بطريقة تراعي قدرة اللبنانيين على التحمل، وتوفير المساعدات للفئات المستحقة والمجتمع المضيف بمكيال واحد. في المقابل، نسعى مع المؤسسات الدولية الى تزخيم برامج العودة الامنة الى المناطق السورية المستقرة، والمباشرة في ترميم البنى التحتية هناك لضمانها ونقل المساعدات التي يتلقونها هنا الى الداخل السوري.

■ ما هو المطلوب من حكومتكم؟  
□ التحضير لكل الخطوات لاطلاق المفاوضات مع المجتمع الدولي على اساس خطة شاملة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. فبعد 4 آب غيبت الجهات الدولية في مساعداتها مؤسسات الدولة الرسمية، لذا علينا السعي الى استعادة الثقة بها وفق خطة متوازنة تحيي التنسيق المطلوب بين الدولة والمجتمع الدولي.

للتמיד لاحقا. البطاقة التمويلية التي اقرت بالقانون 230 ستشمل العائلات الميسورة التي لم تستفد من برنامج امان وقد حددنا المعايير النهائية التي ستعتمد من اجلها. اقرت الية التطبيق والمنصة التي ستستخدم هي "INPACT" تتراوح كلفتها بين 500 و550 مليون دولار. لكن المال اللازم لم يتوافر بعد، فيما نتابع الاتصالات مع الهيئات والجهات المقرضة والمناحة والبنك الدولي لتوفيره. المفاوضات تقدمت في اجواء ايجابية، وهذه عملية ستخضع لمراقبة ديوان المحاسبة.

■ هل صحيح ان البنك الدولي يرفض تمويل البطاقة التمويلية قبل الاصلاحات؟  
□ قال البنك الدولي كلمته بوضوح. طلب

شبكة دعم الحماية الاجتماعية التي تضم برنامجين، الاول يحمل اسم "امان" والثاني "البطاقة التمويلية". امان صدر بموجب القانون 219 ويستفيد من قرض البنك الدولي ب246 مليون دولار بفوائد متدنية ولاجال طويلة المدى، ويفترض ان تستفيد منه 130 الف عائلة من الاكثر فقرا باستثناء المستفيدين من البرنامج الاول الجاري تنفيذه. كما يقدم العون الى 87 الف طفل عبر مراكز الخدمات الالغائية التابعة لوزارة حيث سينال كل طفل من كل عائلة وفي حد اقصى 6 اطفال 20 دولارا، اي بسقف اعلاه 120 دولارا يضاف اليها 25 دولارا للعائلة مجتمعة فترتفع الدفعة الشهرية الى 145 دولارا شهريا لكل عائلة. اقر القانون في الجلسة الاخيرة للمجلس النيابي، وسيشمل تسجيل الطلاب المحتاجين ما دون 18 عاما في المدارس الرسمية بمساعدة تتراوح بين 300 و500 دولار سنويا. بدأ التسجيل في هذا البرنامج منذ 1 كانون الاول الماضي وستستمر العملية حتى 31 كانون الثاني الجاري. سيبدأ الدفع في 1 اذار المقبل مع مفعول رجعي يعود الى 1 كانون الثاني الجاري ومدته 12 شهرا قابلة

معلومات دي شوتر  
لم تبك على احصاءات دقيقة  
بك على ما سمعه

